وزارة التعليم
جامعة المرقب
كلية علوم الشرعية/ الخمس

المجلة العلمية لعلوم الشريعة

مجلة علمية دورية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية علوم الشريعة الخمس
جامعة المرقب

رئيس التحرير:
د. عادل فرحات الشلبي

مدير التحرير:
د. محمد امحمد أبوراس

سكرتير التحرير:
م. طارق علي الحوات.

العدد الأول:
يناير 2018م

معاييرُ النَّشر في المجلة

- أن يكون البحث في المجالات التي تُعنى بها المجلة، وأصيلاً في أفكاره.
- ألا يكون البحثُ المُقَدم منشوراً من قبل، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى، أو مستلاً من رسالة علمية.
- أن يلتزم الباحث بأصول البحث العلمي وضوابطه المتعارف عليها، ومن ذلك أن يحتوي على تقديم وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع.
- أن يقدم البحث مطبوعاً بخط (Simplified Arabic)، بدرجة (14) في المتن، وبدرجة (11) في الهوامش، على أن تكون المسافة بين السطور مفردة، وأن يكون ترقيم الهوامش آلياً تلقائياً متجدداً في أسفل الصفحة.
- تخضع البحوث المُقدَّمة للنشر بالمجلة للتحكيم العلمي من قبل متخصصين في سرية تامة، وتلتزم المجلة بتوصياتهم.
- البحوث التي ترد للمجلة تكون ملكاً لها بمجرد تسلُّمها، ولا تُرد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- لهيئة التحرير في المجلة الحق في تنسيق البحوث المقبولة للنشر وترتيبها وفق سياسات المجلة دون إبداء الأسباب، ولا يعكس ذلك الترتيب قيمة البحوث أو مستوى أصحابها.
- البحث المنشور في المجلة يُعبر عن رأي صاحبه وقدراته العلمية واللغوية، وهو المسؤول عما نشر له من معلومات وبيانات ووجهات نظر.
- يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة، على أن تتقدمه صفحة تحمل عنوان البحث واسم الباحث، ودرجته العلمية، ومكان عمله، وعنوانه ورقم هاتفه.
- يقدم البحث للمجلة من ثلاث نسخ ورقة، وأخري إلكترونية، مرفقا به تزكية لغوية من أهل الاختصاص تفيد بسلامته اللغوية، وفق أنموذج معدٍّ من هيئة التحرير بالمجلة.
- يمكن أن تقبل المجلة في مجال اهتمامها نشر نتائج الندوات والمؤتمرات العلمية التي تقام في الجامعة.
- ترحب هيئة التحرير بالمجلة بما يرد إليها من ملاحظات وأفكار، ونقد بناء من المتخصصين، وتَعِدُ بوضع كل ذلك موضع العناية والتقدير.

حديث (افتراق الأمة) بين التصحيح والتضعيف

د. عادل فرحات الشلبي
كلية الآداب - الخمس

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد...

فإن الله- عز وجل- أمر عباده باتباع صراطه المستقيم، فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1] ونهاهم عن اتباع السبل التي تفضي إلى الفرقة والتشيع والخلاف، فقال: ﴿وَلاَ تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[2] وقال أيضاً: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتِ﴾[3] وقد حذرنا النبي- صلى الله عليه وسلم- من الوقوع فيما وقعت فيه الأمم من الافتراق والابتداع، فقال: « لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ

(1) سورة الأنعام، الآية (154).
(2) سورة الروم، الآية (30).
(3) سورة آل عمران، الآية (105).

سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ»[1] وقد بيَّن النبي- صلى الله عليه وسلم- لأصحابه أن أمته ستفترق كما افترقت الأمم السابقة، وأن هناك طائفة وفرقة واحدة هي الفرقة الناجية، وأن بقية الفرق هالكة، وأن هذه الفرقة الناجية هي ما كانت على الكتاب والسنة، ونظراً لأهمية هذا الموضوع، وخدمة لسنة نبينا المصطفى- صلوات الله وسلامه عليه- باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم كان لابد من الاعتناء بها سنداً ومتناً والدفاع عنها أمام من حاول إنكارها، فهناك أحاديث ضعفها بعض المحدثين على الرغم من قبول العلماء لها واحتجاجهم بها وتصحيحهم لها واشتهارها بينهم منها حديث افتراق الأمة إلى ثلاث سبعين فرقة والزيادة الواردة في آخر الحديث وهي :« كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ وَاحِدَةٌ »، لذا قام البحث لدراسة هذا الحديث وهذه الزيادة من حيث الصحة والضعف، فكانت خطة البحث كالآتي:

قسمت البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، ومصادر ومراجع.

(1) أخرجه البخاري/ كتاب أحاديث الأنبياء/ باب ما ذكر عن بني إسرائيل/ رقم الحديث: 3456، ومسلم/ كتاب العلم/ باب اتباع سنن اليهود والنصارى/ رقم الحديث: 2669 .

تمهيد

وقبل دراسة هذا الحديث من حيث السند والمتن ومن حيث التصحيح والتضعيف نبين أولاً معنى الافتراق، والفرق بينه وبين الاختلاف، وأسباب هذا التفرق والاختلاف.

معنى الافتراق:

فارق الشيء مفارقة وفراقاً باينه، والفرق خلاف الجمع، والاسم الفرقة، وتفارق القوم فارق بعضهم بعضاً، وفارق فلان امرأته مفارقة وفراقاً باينها، والفرق والفرقة والفريق الطائفة من الشيء المتفرق، والفرقة طائفة من الناس، فالافتراق مأخوذ من المفارقة وهي المباينة والمفاصلة والانقطاع، والافتراق أيضًا مأخوذ من الانشعاب والشذوذ ومنه الخروج عن الأصل، والخروج عن الجادة، والخروج عن الجماعة[1].

وهو بهذا المعنى الخروج عن السنة والجماعة في أصل أو أكثر من أصول الدين القطعية، وكل طائفة من الناس دعيت إلى معتقد معين، بحيث عرفت به وتميزت عن غيرها تسمى فرقة، ولا يسمى الاختلاف في فروع الدين تفرقاً، فيقال فرقة الخوارج أو فرقة المعتزلة، لأن خلاف أهل السنة مع هذه الفرق كان بالمعتقد، ولا يقال فرقة المالكية أو الشافعية بل يقال مذهب الشافعية أو المالكية، لأن الخلاف بين المذاهب كان في فروع الدين لا في

(1) لسان العرب مادة فرق.

أصوله، وهذا واضح لمن أمعن النظر في الآيات والأحاديث التي ذكرت الاختلاف والتفرق وذمته ونهت عنه.

فمخالفة أهل السنة والجماعة في أصل من أصول الدين في العقيدة افتراق ومفارقة للجماعة، ومخالفة إجماع المسلمين افتراق ومفارقة للجماعة، ومخالفة جماعة المسلمين وإمامهم فيما هو من المصالح الكبرى افتراق ومفارقة للجماعة، والخروج عن إجماع المسلمين عملاً افتراق، لأنه مفارقة للجماعة، وكل كفر أكبر يُعدُّ افتراقًا وليس كل افتراق كفرًا.

من هنا يتبين الفرق بين الافتراق والاختلاف، لأن كثيرًا من الناس لا يفرقون بين مسائل الخلاف ومسائل الافتراق، فيقعون في تكفير من خالفهم في الرأي والاجتهاد فالافتراق أشد أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الخلاف، إذ قد يصل الخلاف إلى حد الافتراق، وقد لا يصل، فالافتراق اختلاف وزيادة، لكن ليس كل اختلاف افتراقًا، فكثير من المسائل التي يتنازع فيها المسلمون هي من المسائل الخلافية، ولا يجوز الحكم على المخالف فيها بالكفر ولا المفارقة ولا الخروج من السنة، والافتراق لا يكون إلا على أصول كبرى، أي أصول الدين التي لا يسع الخلاف فيها، والتي ثبتت بنص قاطع أو بإجماع، أو استقرت منهجًا عمليًا لأهل السنة والجماعة لا يختلفون عليه، فما كان كذلك فهو أصل، من خالف فيه فهو مفترق، أما ما دون ذلك فإنه يكون من باب الاختلاف، فالاختلاف يكون فيما دون الأصول مما يقبل التعدد في الرأي، ويقبل الاجتهاد، وتكون له مسوغات عند قائله، أو يحتمل

فيه الجهل والإكراه والتأول، وذلك في أمور الاجتهاديات والفرعيات، والاختلاف قد يكون عن اجتهاد وعن حسن نية ويؤجر عليه المخطئ ما دام متحريًا للحق، والمصيب أكثر أجرًا، أما إذا وصل إلى حد الافتراق فهو مذموم كله، بينما الافتراق لا يكون عن اجتهاد، ولا عن حسن نية وصاحبه لا يؤجر عليه، بل هو مذموم وآثم على كل حال، ومن هنا فهو لا يكون إلا عن ابتداع أو عن اتباع هوى، أو تقليد مذموم.

والافتراق بين الأمة أمر حتم وواقع مرٌ لا ينكره إلا مكابر وهو من الابتلاء ولا ينجو منه إلا القليلون دلَّ عليه الكتاب والسنة، ولكن في الوقت نفسه لا ينبغي أن نسلِّم أنفسنا لهذا الافتراق ونرضى به بحجة أن النبي– صلى الله عليه وسلم– أخبر أنه واقع لا محالة، أو نجعل الافتراق مسوغاً نتسرع فيه إلى تكفير المخالفين لنا وتبديعهم دون إقامة الحجة عليهم.

إن أهل السنة والجماعة يفرِّقون بين الأحكام العامة بالكفر، وبالفسق، وبالتبديع على وجه العموم، وبين الحكم على المعين، فقد نحكم على عمل أو شيء ما بأنه كفر، ونحكم على مقولة ما من المقولات بأنها كفر، وهذا لا يعني أن كل من اعتقد أو فعل هذا الكفر يكفر، ولا كل من قال بهذا القول يكفر.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنه قد يكون تعيين الفِرَق بأنها نيف وسبعون غير مقصود ولا يراد به نفس العدد وإنما يعني به الكثرة بلا حد، وقد كان يُستخدم لتكثير العدد.

أسباب التفرق والاختلاف:

إن هناك أسباباً كثيرة دعت لهذا الافتراق ولعل أشدها وأعظمها نكاية على الأمة كيد الكائدين من اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم من أعداء الأمة قديماً وحديثاً، ومن الأسباب أيضاً أهل الأهواء والمصالح من المسلمين وغيرهم ممن له مصالح في التفرق والتشتت فهؤلاء يكثرون سواد تلك الفرق ويقوونها، ومن الأسباب الجهل وعدم العلم والتفقه في الدين وعدم الإحاطة بأصول وقواعد الشريعة ومقاصدها، ومنها عدم التلقي الصحيح عن أهل العلم الربانيين المخلصين أهل الهدى والنور الذين لا يخلو منهم زمن، ومنها اعتبار الاقتداء بأئمة الهدى تقليداً وتعصباً، ومنها أخذ العلم من الكتب بعيداً عن العلماء والاعتماد على الفهم الشخصي دون التتلمذ على العلماء مما يوقع في الفهم الخاطئ والتعصب بالرأي وتفنيذ الرأي الآخر والتشدد والغلو في الدين، ومن أسباب التفرق الابتداع في الدين واعتقاد ما لم يرد في الكتاب والسنة وعدم محاربة البدع حتى تزيد وتنمو وتكثر ويتعاظم أمرها ويصعب محاربتها والتخلص منها، وكذلك العصبية والعرقية والحزبية، ومنها تأثر المسلمين بأفكار الفلاسفة وعلماء الكلام والعقلانيين والعلمانيين.

وقد بين النبي– صلى الله عليه وسلم– طريق النجاة من هذا التفرق والاختلاف وهو الاعتصام بالكتاب والسنة واتباع سبيل المؤمنين وعدم الغلو والتشدد والتنطع في الدين.

بعد هذا العرض السريع لمعنى الافتراق وأسبابه ندخل في دراسة هذا الحديث سنداً ومتناً ونبين طرقه.

الفصل الأول
طرق الحديث وتخريجه

هناك أحاديث ضَعَّفها بعض المحدثين واشتهرت عند العلماء وقبلوها وعملوا بما فيها، وهي عدة أحاديث، منها حديث معاذ في القضاء، وحديث افتراق الأمم وغيرها، وقد قام هذا البحث ليدرس أحد هذه الأحاديث، وليبين موقف العلماء منه ما بين رافض له لأسباب حديثية، وقابِلٍ له لاستفاضة شهرته ولصحة سنده عندهم، وهذا الحديث هو حديث افتراق الأمم.

هذا الفصل يشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: طرق الحديث

ورد حديث افتراق الأمم من وجوه:

الوجه الأول:

عن صفوان بن عمرو، عن أزهر بن عبد الله الحَرَازِيِّ، عن أبى عامر الهَوْزَنِيِّ، عن معاوية بن أبى سفيان– رضي الله عنه– أنه قام فينا، فقال: ألا إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قام فينا فقال: « أَلاَ إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِىَ الْجَمَاعَةُ ».

زاد ابن يحيى وعمرو في حديثَيْهِما «وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ[1] لِصَاحِبِهِ»، وقال عمرو: «الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ لاَ يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلاَ مَفْصِلٌ إِلاَّ دَخَلَهُ»[2].

الوجه الثاني:

عن وهب بن بقية، عن خالد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»[3].

الوجه الثالث:

عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو– رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلاَنِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً،

(1) الكَلَب بالتحريك: داء يَعْرِض للإنسان من عَضِّ الكَلْب الْكَلِبِ، فيُصِيبُه شِبْه الجُنون فلا يَعَضُّ أحداً إلاّ كَلِب، وتَعْرِض له أعْراضٌ رَدِيئة، ويَمْتَنِع من شُرْب الماء حتى يموت عَطَشاً. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الجزري(348/4).

(2) هذا نص أبي داود في سننه/ كتاب السنة/ باب شرح السنة/ حديث رقم 4598.

(3) هذا نص أبي داود في سننه/ كتاب السنة/ باب شرح السنة/ حديث رقم 4597.

وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً» قالوا: ومن هي يا رسول الله، قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»[1].

المبحث الثاني: تخريج الحديث

الحديث رواه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ولم يذكر الزيادة التي بينت أنها كلها في النار إلا واحدة، ورواه عن معاوية وذكر الزيادة[2]، والترمذي عن أبي هريرة بدون ذكر الزيادة، وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، ورواه عن عبد الله بن عمرو بتلك الزيادة وقال: هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه[3]، وأحمد في مسنده عن أبي هريرة بدون الزيادة، ورواه عن أنس بن مالك بذكر الزيادة، ولفظها: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: « إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ افْتَرَقَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَأَنْتُمْ تَفْتَرِقُونَ عَلَى مِثْلِهَا كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً »، ورواه عن أنس أيضاً بلفظ: « إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فَهَلَكَتْ سَبْعُونَ فِرْقَةً وَخَلَصَتْ فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فَتَهْلِكُ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَتَخْلُصُ فِرْقَةٌ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ تِلْكَ الْفِرْقَةُ قَالَ الْجَمَاعَةُ الْجَمَاعَةُ»، ورواه عن معاوية وذكر الزيادة[4]، ورواه الدارمي في

(1) هذا نص الترمذي في جامعه/ كتاب الإيمان/ باب افتراق الأمة/ حديث رقم 2641.
(2) السنن لأبي داود/ كتاب السنة/ باب شرح السنة/ حديث رقم 4597،4598.
(3) جامع الترمذي / كتاب الإيمان/ باب افتراق الأمة/ حديث رقم 2641،2642.
(4) مسند أحمد (124/14) حديث رقم 8396، 12208، 12479، 16937.

سننه عن معاوية بزيادة الحكم بهلاك جميع الفرق إلا واحدة[1]، ورواه الحاكم في مستدركه عن أبي هريرة من غير ذكر الزيادة، ورواه عن عمرو بن عوف المزني، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو بن العاص بذكر الزيادة فيه[2]، ورواه الآجري في الشريعة عن أبي هريرة بدون ذكر الزيادة، ورواه عن عبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، وسعد بن عوف بن مالك، ومعاوية بهذه الزيادة[3] ورواه ابن ماجة في سننه عن أبي هريرة بدون ذكر الزيادة، ورواه عن سعد بن عوف بن مالك، وأنس بن مالك بذكر الزيادة[4].

الفصل الثاني

تضعيف الحديث

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تضعيف الحديث سنداً

ضَعَّف بعض العلماء الزيادة الواردة في هذا الحديث وهي كون كل الفرق في النار إلا واحدة قديماً وحديثاً، منهم الإمام ابن حزم، والإمام الشوكاني، وابن الوزير، والكوثري، وغيرهم. بعضهم ضعَّفها من جهة السند

(1) سنن الدارمي/ كتاب السير/ باب في افتراق هذه الأمة حديث رقم 2518.
(2) المستدرك للحاكم/كتاب العلم/فصل في توقير العالم (217/1) رقم الحديث:441، وما بعدها.
(3) الشريعة للآجري (23/1).
(4) السنن لابن ماجه/ كتاب الفتن/ باب افتراق الأمم (1321/2) رقم الحديث: 3991، وما بعدها.

وبعضهم ضعفها من جهة المتن، وبعضهم ضعَّف الحديث كله، خاصة والأمر هنا يدور حول عصب الدين وهو أمور العقائد التي تستوجب التوثيق الشديد.

قال ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل: ذكروا حديثاً عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– أن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة، وحديثاً آخر تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشى واحدة فهي في الجنة. قال: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد فكيف من لا يقول به[1].

وقال الشوكاني: أما زيادة كونها في النار إلا واحدة، فقد ضعفها جماعة من المحدثين بل قال ابن حزم إنها موضوعة، وقال في موضع آخر: زيادة كلها في النار لم تصح لا مرفوعة ولا موقوفة، وقد أوردها في كتابه: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة[2].

يقول جعفر السبحاني في كتابه بحوث في الملل والنحل: إنّ هاهنا من لا يعتقد بصحة الحديث منهم: ابن حزم، في كتابه: الفصل في الأهواء والملل قال: ذكروا حديثاً عن رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم: أن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة، وحديث آخر: تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة» ثم قال: هذان

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل (138/3).

(2) تفسير فتح القدير للشوكاني (84/2)، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة(502/1)
.

حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به.

وهناك من يعتقد بصحة الاستدلال لأجل تضافر إسناده، يقول محمد محيي الدين محقق كتاب الفَرْق بين الفِرَق: اعلم أن العلماء يختلفون في صحة هذا الحديث، فمنهم من يقول إنه لا يصح من جهة الإسناد أصلاً، لأنه ما من إسناد روي به إلا وفيه ضعف، وكل حديث هذا شأنه لا يجوز الاستدلال به؛ ومنهم من اكتفى بتعدد طرقه، و تعدد الصحابة الذين رووا هذا المعنى عن رسول اللّه– صلى الله عليه وسلم .

وقد قام الحاكم برواية الحديث عن سند صحيح يرتضيه الشيخان عن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه– صلى الله عليه وسلم– : «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة وافترقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أُمتي على ثلاث وسبعين فرقة». وهذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقد استدرك عليه الذهبي بأن في سنده محمد بن عمرو ولا يحتج به منفرداً ولكن مقروناً بغيره.

فإذا كان هذا حال السند الذي بذل الحاكم جهده لتصحيحه، فكيف حال سائر الأسانيد، وقد رواه الحاكم بأسانيد مختلفة، وقال: قد روي هذا الحديث عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص، وعمرو بن عوف المزني بإسنادين تفرد بأحدهما عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، والآخر كثير بن عبد اللّه المزني، ولا تقوم بهما الحجّة.

وأما ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة، فقد قال في حقّه محمد زاهد الكوثري: أما ما ورد بمعناه في صحيح ابن ماجة وسنن البيهقي وغيرهما، ففي بعض أسانيده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفي بعضها كثير بن عبد اللّه، وفي بعضها عباد بن يوسف وراشد بن سعد، وفي بعضها الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل كما يظهر من كتب الحديث ومن تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث الكشاف، وهو أوسع من تكلم في طرق هذا الحديث[1].

وقال ابن الوزير في كتابه العواصم والقواصم ما نصه: إياك أن تغتر بزيادة: كلها في النار إلا واحدة، فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة[2]وفي موضع آخر من كتابه: العواصم والقواصم ذكر حديث افتراق الأمة مع هذه الزيادة وقال: في سنده ناصبي فلم يصح عنه[3].

قال الصنعاني في كتابه: افتراق الأمة: وقد نقل السيد العلامة الحافظ عز الدين محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله عن أبي محمد بن حزم في بعض رسائله ما لفظه: قال الحافظ أبو محمد بن حزم: إن الزيادة بقوله: كلها هالكة إلا فرقة موضوعة، وإنما الحديث المعروف أنها تفترق إلى نيف وسبعين فرقة لا زيادة على هذا في نقل الثقات، ومن زاد على نقل الثقات في الحديث المشهور كان عند المحدثين معلاً ما زاده غير صحيح، وإن كان

(1) بحوث في الملل والنحل لجعفر السبحاني (24/1).
(2) العواصم والقواصم لابن الوزير (186/1).
(3) العواصم والقواصم لابن الوزير (172:170/3).

الراوي ثقة، غير أن مخالفة الثقات فيما شاركوه في حديثه يقوي الظن على أنه وهم فيما زاده أو أدرج في الحديث كلام بعض الرواة وحَسِبَه من كلام رسول الله– صلى الله عليه وسلم– فيعلون الحديث بهذا وإن لم يكن مقدوحاً فيه، على أن أصل الحديث الذي حكموا بصحته ليس مما اتفقوا على صحته، وقد تجنبه البخاري ومسلم مع شهرته لعدم اجتماع شرائطهما فيه[1].

المبحث الثاني: تضعيف الحديث متناً

هذا من ناحية إسناده، وأما من ناحية متنه، يقول حسن السقاف: نحن نجزم ببطلان هذا الحديث سواء بزياداته أم بدونها، والتي منها كلها في النار إلا واحدة، وكلها في الجنة إلا واحدة، فبغض النظر عن هذه الزيادات نحن نقول بأنَّ أصل الحديث باطل، لأنَّ الله تعالى يقول عن هذه الأمة المحمدية في كتابه العزيز: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ويقول أيضاً: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾ فهذه الآيات تُقَرِّرُ أن هذه الأمة هي خير الأمم، وأنها أوسطها، أي أفضلها وأعدلها، وأما هذا الحديث فيقرر أنَّ هذه الأمة شر الأمم وأكثرها فتنة وفساداً وافتراقاً، فاليهود افترقوا على إحدى وسبعين فرقة، ثمَّ جاء النصارى فكانوا شراً من ذلك وأسوأ حيث افترقوا على اثنتين وسبعين فرقة، ثمَّ جاءت هذه الأمة فكانت أسوأَ وأَسوأَ حيث افترقت على ثلاث وسبعين فرقة، فمعنى الحديث باطل بصريح القرآن الكريم الذي يقرر أن هذه الأمة خير الأمم وأفضلها، ويؤكد بطلان هذا الحديث من

(1) افتراق الأمة للصنعاني (95/1).

حيث متنه ومعناه أيضاً أنَّ كلَّ من صنَّف في الفِرَقِ كَتَبَ أسماء فِرَق يغاير في كتابه لما كتبه الآخر، ولا زالت تحدث في كل عصر فِرَقٌ جديدة بحيث أن حصرهم لها غير صحيح ولا واقعي، ثم إنَّ هذا الحديث خاصة بزيادته، والتي هي كلهم في النار إلا واحدة مخالف للأحاديث الكثيرة المتواترة في معناها التي تنص على أنَّ من شهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله وجبت له الجنة ولو بعد عذابٍ، والفرق المختلفة قليل منها يكفر ببدعته، ثم إنَّ متن هذا الحديث مضطرب. إلى أن قال: إن حديث الافتراق هذا الذي جعل المسلمين يتباغضون ويتباعدون ولا يتقاربون ويعتقدون في مخالفيهم أنهم من أصحاب النار باطل سنداً ومتناً[1].

الفصل الثالث

تصحيح الحديث

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تصحيح الحديث سنداً

على الرغم من تضعيف هذا الحديث من حيث السند والمتن كما رأينا عند ابن حزم وغيره إلا أن هناك كثير من العلماء من صححه سنداً ومن صححه سنداً ومتناً معاً.

من هؤلاء العلماء: ابن تيمية في مجموع الفتاوى حيث قال: الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد؛ كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم، ولهذا

(1) مقالات إسلامية– مجالس آل محمد (111/1).

وصَفَ الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريباً من مبلغ الفرقة الناجية فضلاً عن أن تكون بقدرها بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة. وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع. فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة[1].

والحديث صححه أيضاً الشاطبي في الاعتصام[2]، وأخرجه الهيثمي في زوائده عن أبي أمامة، وقال: رواه الطبراني في الأوسط والكبير بنحوه، وفيه أبو غالب وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجال الأوسط ثقات وكذلك أحد إسنادي الكبير[3] وابن حبان في صحيحه[4] والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأخرجه عن معاوية، وقال: هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث، ووافقه الذهبي[5] وأخرجه الدارمي في سننه[6].

وصححه الكناني في مصباح الزجاجة، فقال: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أنس أيضاً، ورواه أبو يعلى

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية (345/3).
(2) الاعتصام للشاطبي (430/1).
(3) مجمع الزوائد للهيثمي (196/7) رقم الحديث: 12096.
(4) صحيح ابن حبان (140/14) رقم الحديث:6247 ، وقال شعيب الأرنؤوط: حديث حسن.
(5) المستدرك للحاكم (217،218/1) رقم الحديث443،441 .
(6) سنن الدارمي (314/2) رقم الحديث: 2518.

الموصلي[1]، وقال محمد جعفر الكتاني في كتابه نظم المتناثر من الحديث المتواتر بعد أن أورد روايات الوجه الأول «كلها في النار إلا فرقة واحدة»، قال: فهذا حديث كما ترى وارد من عدة طرق بألفاظ مختلفة، وله ألفاظ أخر، وقد أخرجه الحاكم من عدة طرق، وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة، وقال الزين العراقي أسانيده جياد، وفي فيض القدير أن السيوطي عده من المتواتر[2].

رد الألباني على من ضعَّف هذا الحديث:

أما الألباني فله في تصحيح هذا الحديث والزيادة الواردة فيه والرد على من ضعفه كلام كثير، فقد ورد في السلسلة الصحيحة قوله: وقد أخطأ الشوكاني في هذا المقام خطأً فاحشاً في تضعيفه لهذه الزيادة في تفسيره فتح القدير مقلداً في ذلك غيره، مع أنها زيادة صحيحة، وردت عن غير واحد من الصحابة بأسانيد جيدة، ثم أخذ يبين صحة الحديث والرد على من خالفه وبيان تخريج الحديث فقال: أخرجه أبو داود، والدارمي، وأحمد، وكذا الحاكم، والآجري في الشريعة، وابن بطة في الإبانة، واللالكائي في شرح السنة من طريق صفوان، وقال الحاكم وقد ساقه عقب أبي هريرة المتقدم: هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ في تخريج الكشاف: وإسناده حسن[3].

(1) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للكناني (180/4).
(2) نظم المتناثر للكتاني ص (47).
(3) الموضوعات للجوزي (267/1)، والسلسلة الضعيفة للألباني (124/3) رقم:1035.

ثم إن كلام ابن الوزير قد حرره على أصلٍ أخذه عن ابن حزم، وقد بينه ابن الوزير نفسه فيما نقله الصنعاني عنه، وكان قد بنى كلامه فيها على صحة رواية «كلها في النار إلا فرقة» مخالفا ما ذهب إليه ابن الوزير[1].

المبحث الثاني: تصحيح الحديث متناً

أما من حيث المتن فالحديث قد استشكل من جهة ما فيه من الحكم على الأكثر بالهلاك وكونهم في النار وذلك ينافي الأحاديث الواردة في الأمة بأنها أمة مرحومة وبأنها أكثر الأمم في الجنة، ويمكن دفع هذا الإشكال بأن المراد بالأمة في الحديث أمة الدعوة لا أمة الإجابة يعني أن الأمة التي دعاها رسول الله- صلى الله عليه و سلم- إلى الإيمان بالله والإقرار بوحدانيته هي المفترقة إلى تلك الفرق وأن أمة الإجابة هي الفرقة الناجية فيرفع الإشكال، وقد قال ابن الوزير عن تلك الزيادة في مبدأ كلامه: إنها زيادة فاسدة غير صحيحة القاعدة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة، وأشار بعد ذلك إلى أنها غير ملائمة للكتاب والسنة في الحكم بهلكة أكثر الأمة في النار، على حين تتضافر آي الكتاب وصحاح السنة على بيان أن الله تعالى قد تجاوز لهذه الأمة عن النسيان والخطأ، وأنها خير الأمم، وهذا الإشكال لا يتعلق بالنظر في أسانيد رواية الحديث، لكن بدرايته، وقد دفعه ابن الأمير الصنعاني بأربعة وجوه: أولها: القول بجواز أن هذه الفرق المحكوم عليها بالهلاك قليلة العدد، لا يكون مجموعها أكثر من

(1) افتراق الأمة للصنعاني (95/1).

الفرقة الناجية، فلا يتم أكثرية الهلاك ولا يَرِدُ الإشكال، ولا يكون ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الضلال وشعبها، ووحدة طريق الحق، ونظير ذلك ما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[1] من أنه جمع السبل المنهي عن اتباعها لبيان شعب طرق الضلال وكثرتها وسعتها، وأفرد سبيل الهدى والحق لوحدته وعدم تعدده .

وذلك الوجه ـ وإن لم يكن أول ما يتبادر إلى ذهن الناظر في الخبر ـ يناسب فيما أرى ما جاء في روايات الزيادة من بيان الفرقة الناجية بأنها السواد الأعظم، والجماعة.

وثانيها: أن الحكم على تلك الفرق بالهلاك والكون في النار حكم عليها باعتبار ظاهر أعمالها وتفريطها، كأنه قيل: كلها هالكة باعتبار ظاهر أعمالها محكوم عليها بالهلاك وكونها في النار، ولا ينافي ذلك كونها مرحومة باعتبار آخر من رحمة الله لها وشفاعة نبيها وشفاعة صالحيها لطالحيها. والفرقة الناجية وإن كانت مفتقرة إلى رحمة الله لكنها باعتبار ظاهر أعمالها يحكم لها بالنجاة لإتيانها بما أمرت به وانتهائها عما نهيت عنه.

وثالثها: أن ذلك الحكم مشروط بعدم عقابها في الدنيا، وقد دل على عقابها في الدنيا حديث «أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في

(1) سورة الأنعام، الآية (154).

الآخرة إنما عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل والبلايا». فيكون حديث الافتراق مقيدا بهذا الحديث في قوله: «كلها هالكة» ما لم تعاقب في الدنيا، لكنها تعاقب في الدنيا فليست بهالكة .

ورابعها: أن الإشكال في حديث الافتراق إنما نشأ من جعل القضية الحاكمة به وبالهلاك دائمة، بمعنى أن الافتراق في هذه الأمة وهلاك من يهلك منها، دائم مستمر من زمن تكلمه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بهذه الجملة إلى قيام الساعة، وبذلك تتحقق أكثرية الهالكين وأقلية الناجين، فيتم الإشكال. والحق أن القضية حينية، بمعنى أن ثبوت الافتراق للأمة والهلاك لمن يهلك ثبت في حين من الأحيان، وزمن من الأزمان فحسب. والدليل على ذلك من وجوه منها: قوله: «ستفترق» الدال على الاستقبال لتحلية المضارع بالسين. ومنها: قوله: «ما أنا عليه وأصحابي». فإن أصحابه من مسمى أمته بلا خلاف، وقد حكم عليهم بأنهم أمة واحدة، وأنهم الناجون، وأن من كان على ما هم عليه هم الناجون، فلو جعلنا القضية دائمة من حين التكلم بها، للزم أن تكون تلك الفرق كائنة في أصحابه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهلم جرا، وقد صرح الحديث نفسه بخلاف ذلك. فإذا ظهر لك أن الحكم بالافتراق والهلاك إنما هو في حين من الأحيان وزمن من الأزمان، لم يلزم أكثرية الهلاك وأقلية الناجين.

وابن الأمير الصنعاني يرى أن ذلك الحين والزمان هو آخر الدهر الذي وردت الأحاديث بفساده وفشو الباطل فيه وخفاء الحق، وأن القابض فيه على

دينه كالقابض على الجمر؛ فهو الزمان الذي يصبح فيه الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، وهو زمان غربة الدين، وفي الأحاديث الواردة بهذا المعنى في كتب السنة قرائن دالة على أنه زمان كثرة الهالكين وزمان التفرق والتدابر[1].

ومعنى كونها كلها في النار ليس المراد بها الخلود في النار.

تتبع طرق الحديث:

روي هذا الحديث من عدة طرق:

الطريق الأول: عن أبي هريرة مرفوعاً به، وليس فيها زيادة: كلها في النار إلا واحدة.

عن وهب بن بقية، عن خالد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»[2].

(1) افتراق الأمة للصنعاني ص (66).

(2) أخرجه أبو داود في سننه/ كتاب السنة/ باب شرح السنة/ حديث رقم 4597، والترمذي في جامعه/ كتاب الإيمان/ باب افتراق الأمة/ حديث رقم 2640، وابن ماجة في سننه/ كتاب الفتن/ باب افتراق الأمم(1321/2) رقم الحديث: 3991، والحاكم في المستدرك/ كتاب العلم/ فصل في توقير العالم(217/1) رقم الحديث: 441 كلهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة.

وهذا الطريق في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، سئل يحيى بن سعيد عنه كيف هو؟ قال: ليس هو ممن تريد، قال يحيى: وسألت مالكاً عنه، فقال فيه نحو ما قلت.

وقال إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان محمد ابن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث، وسئل يحيى ابن معين عن محمد بن عمرو ومحمد بن إسحاق أيهما يقدم، فقال: محمد بن عمرو، وقال ابن أبي خيثمة: سئل ابن معين عن محمد بن عمرو، فقال: ما زال الناس يتَّقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال ابن عدي: له حديث صالح، روى عنه مالك في الموطأ، وغيره، وأرجو أنه لا بأس به[1]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات.

وقد تفرد محمد بن عمرو بهذا الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة من دون كل أصحاب أبي سلمة، ومن دون أصحاب أبي هريرة من الحفاظ الأثبات مع كثرتهم، ولم يروه أحد منهم، وهذا ربما يوهن من قوته كما قال الذهبي: وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره

(1) ميزان الاعتدال للذهبي (673/3) وتهذيب الكمال(215/26) .

متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ[1].

ولهذا لم يخرج له مسلم هذا الحديث في صحيحه حيث لم يجد من تابعه عليه لا عن أبي سلمة ولا عن أبي هريرة، وربما هذا سبب تنكب البخاري ومسلم عن تخريج هذا الحديث مع شهرته وشيوعه وكثرة طرقه إذ لم يجدا له طريقاً واحداً صحيحا على شرطهما.

وقال الحاكم: قال ابن المبارك: لم يكن به بأس، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف[2]، وقد لخص ابن حجر كلام علماء الحديث فيه، فقال: صدوق له أوهام [3].

قال الترمذي: حديث حسن صحيح[4]، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: على شرط مسلم[5].

الطريق الثاني: عن معاوية، وقد ذكر فيه الزيادة الواردة في آخر الحديث وهي الحكم بهلاك كل الفرق إلا واحدة.

(1) ميزان الاعتدال للذهبي (140/3).
(2) تهذيب التهذيب لابن حجر (333/9).
(3) تقريب التهذيب لابن حجر (119/2).
(4) جامع الترمذي / كتاب الإيمان/ باب افتراق الأمة/ حديث رقم 2640.
(5) المستدرك للحاكم/كتاب العلم/فصل في توقير العالم(217/1) رقم الحديث: 441.

عن صفوان بن عمرو، عن أزهر بن عبد الله الحَرَازِيِّ، عن أبى عامر الهَوْزَنِيِّ، عن معاوية بن أبى سفيان- رضي الله عنه- أنه قام فينا، فقال: ألا إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قام فينا فقال: « أَلاَ إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِىَ الْجَمَاعَةُ». زاد ابن يحيى وعمرو في حديثَيْهِما «وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ[1] لِصَاحِبِهِ»، وقال عمرو: «الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ لاَ يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلاَ مَفْصِلٌ إِلاَّ دَخَلَهُ»[2].

وفي سنده أزهر بن عبدالله الهوزني الحرازي، وقد ذكر ابن الجوزي عن الأزدي قال: يتكلمون فيه، وتعقب الحافظ ابن حجر بقوله: لم يتكلموا إلا في مذهبه، وقد وثقه العجلي، ولهذا قال في التقريب: صدوق، تكلموا فيه للنصب[3]، وقد قال ابن الجارود في كتاب الضعفاء كان يسب عليا[4].

(1) الكَلَب بالتحريك: داء يَعْرِض للإنسان من عَضِّ الكَلْب الْكَلِبِ، فيُصِيبُه شِبْه الجُنون فلا يَعَضُّ أحداً إلاّ كَلِب، وتَعْرِض له أعْراضٌ رَدِيئة، ويَمْتَنِع من شُرْب الماء حتى يموت عَطَشاً. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الجزري (348/4).

(2) أخرجه أبو داود في سننه/ كتاب السنة/ باب شرح السنة/ حديث رقم 4598، والحاكم في مستدركه/كتاب العلم/فصل في توقير العالم (218/1) رقم الحديث: 443 كليهما من طريق أزهر بن عبد الله.

(3) تقريب التهذيب لابن حجر (75/1).

(4) تهذيب التهذيب لابن حجر (333/9).

ولما حسَّن الحافظ ابن حجر هذا الحديث قال الألباني: وإنما لم يصححه، لأن أزهر بن عبد الله لم يوثقه غير العجلي وابن حبان[1]

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: تابعي حسن الحديث، لكنه ناصبي، ينال من على رضى الله عنه[2]، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث[3].

وقال الحاكم وقد ساقه عقب حديث أبي هريرة المتقدم: هذه أسانيد تقام به الحجة في تصحيح هذا الحديث، ووافقه الذهبي[4].

الطريق الثالث: عن عوف بن مالك مرفوعاً بذكر الزيادة.

عن عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي عن عباد ابن يوسف عن صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد عن عوف بن مالك قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَة فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ» قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: «الْجَمَاعَةُ» رواه ابن ماجة في سننه[5]،

(1) السلسلة الصحيحة للألباني (203/1).
(2) ميزان الاعتدال للذهبي (173/1).
(3) طبقات ابن سعد (460/7).
(4) المستدرك للحاكم/كتاب العلم/فصل في توقير العالم (218/1) رقم الحديث: 443.
(5) السنن لابن ماجه/ كتاب الفتن/ باب افتراق الأمم (1321/2) رقم الحديث: 3992.

والآجري في الشريعة[1] وابن أبي عاصم[2]، واللالكائي[3]، كلهم من طريق عباد بن يوسف عن صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد بن مالك.

وهذا الطريق في سنده عباد بن يوسف ذكره ابن عدى فقال: روى أحاديث ينفرد بها، وقد وثقه ابن ماجة، وابن أبى عاصم[4]، قال الكناني: هذا إسناد فيه مقال راشد بن سعد قال فيه أبو حاتم: صدوق، وعباد بن يوسف لم يخرج له أحد سوى ابن ماجة، وليس له عنده سوى هذا الحديث، وذكره ابن عدي في الضعفاء وقال : روى أحاديث تفرد بها[5]، وذكره ابن حبان في الثقات، وباقي رجال الإسناد ثقات، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه أبو داود في سننه، والترمذي في الجامع، وقال: حسن صحيح[6]، وأورده الذهبي في المغني في الضعفاء، وقال: ليس بالقوي[7]، وقال عنه الحافظ ابن حجر: مقبول[8].

الطريق الرابع: عن عبد الله بن عمرو بن العاص بذكر الزيادة.

(1) الشريعة للآجري (23/1).
(2) السنة (32/1) رقم 63.
(3) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (101/1).
(4) ميزان الاعتدال للذهبي (380/2).
(5) الكامل في الضعفاء لابن عدي (346/4).
(6) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للكناني (179/4).
(7) المغني في الضعفاء للذهبي رقم: 3059.
(8) تقريب التهذيب لابن حجر (470/1).

عن محمود بن غيلان عن أبي داود الحفرى عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلاَنِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً » قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: « مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي ».

رواه الترمذي في جامعه[1]، والآجري في الشريعة[2]، والحاكم في مستدركه[3] واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد[4].

كلهم من طرق عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وقال الترمذي بعد روايته: هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه.

وقال الحاكم: وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعمرو بن عوف المزني بإسنادين تفرد بأحدهما عبد الرحمن زياد الإفريقي، والآخر كثير بن عبد الله المزني، ولا تقوم بها الحجة[1].

(1) الجامع الصحيح للترمذي/ كتاب الإيمان/ باب افتراق الأمة/ حديث رقم 2641.
(2) الشريعة للآجري (28/1).
(3) المستدرك للحاكم/كتاب العلم/فصل في توقير العالم (218/1) رقم الحديث: 444.
(4) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (99/1).

وعن إسحاق بن راهويه قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول عبد الرحمن بن زياد ثقة، وروي عن أحمد أنه قال: لا أكتب حديثه منكر الحديث، وعن ابن معين: ليس به بأس وهو ضعيف، وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به وفي حديثه ضعف.

وعن يحيى القطان أنه قال: الإفريقي ثقة ورجاله لا نعرفهم، وقال صالح بن محمد: منكر الحديث ولكن كان رجلاً صالحاً، وقال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الإفريقي قال: نعم، قلت: صحيح الكتاب قال: نعم، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى القطان وغيره، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول هو مقارب الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به، وقال سحنون: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ثقة، وقال الحربي: غيره أوثق منه، وقال الحاكم أبو أحمد ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، ويدلس عن محمد بن سعيد المصلوب، وكان البخاري يقوي أمره، ولم يذكره في كتاب الضعفاء[2].

الطريق الخامس: عن سعد بن أبي وقاص بذكر الزيادة.

(1) المستدرك للحاكم/كتاب العلم/فصل في توقير العالم (218/1) رقم الحديث: 443.
(2) تهذيب التهذيب لابن حجر(158/6)، والمجروحين لابن حبان(50/2) وميزان الاعتدال للذهبي(562/2).

عن يوسف بن موسى عن أحمد بن عبد الله بن يونس عن أبي بكر بن عياش عن موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة عن عائشة ابنة سعد عن أبيها قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم: «افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَلَنْ تَذْهَبَ الْأَيَّامُ واللَّيَالِي حَتَّى تَفْتَرِقَ أُمَّتِي عَلَى مِثْلِهَا، وَكُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهَا فِي النَّارِ إِلاَّ وَاحِدَةً، وَهْيَ الْجَمَاعَةُ».

أخرجه البزار في مسنده، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه ولا نعلم روى عبد الله بن عبيدة عن عائشة عن أبيها إلا هذا الحديث[1]، وأخرجه الآجري في الشريعة[2]، وغيرهما من طريق موسى بن عبيدة عن عبد الله بن عبيدة عن عائشة عن سعد مرفوعاً.

ومدار هذا الطريق على موسى بن عبيدة، وهو منكر الحديث حتى قال عنه أحمد: لا يكتب حديثه، وقال أيضاً: لا تحل الرواية عنه، وقال: منكر الحديث، وكذا قال الساجي، وأبو حاتم[3]، وقال النسائي وغيره: ضعيف، وقال ابن عدى: الضعف على رواياته بين، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال – مرة: لا يحتج بحديثه، وقال يحيى بن سعيد: كنا نتقى حديثه، وقال ابن سعد: ثقة، وليس بحجة[4].

(1) مسند البزار (37/4) رقم الحديث: 1199 .
(2) الشريعة للآجري (32/1) واللفظ له.
(3) تهذيب التهذيب لابن حجر (319/10).
(4) ميزان الاعتدال للذهبي (213/4).

الطريق السادس: عن عمرو بن عوف المزني بذكر الزيادة.

عن إسماعيل بن أبي أويس عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد عن أبيه عن جده قال: كنا قعوداً حول رسول الله – صلى الله عليه وسلم– في مسجده، فقال: «لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَلَتَأْخُذُنَّ مِثْلَ أَخْذِهِمْ إِنْ شِبْراً فَشِبْرٍ، وإن ذراعاً فذراع، وإن باعاً فباع، حتى لو دخلوا جحر ضب دخلتم فيه إلا أن بني إسرائيل افترقت على موسى على إحدى وسبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة، الإسلام وجماعتهم، وأنها افترقت على عيسى بن مريم على إحدى وسبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة، الإسلام وجماعتهم، ثم إنهم يكونون على اثنتين وسبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة، الإسلام وجماعتهم »

أخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: تفرد به كثير بن عبد الله ولا تقوم به حجة[1].

وقال ابن حبان عنه: منكر الحديث جداً يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب، وكان الشافعي – رحمه الله – يقول: كثير بن عبد الله المزني ركن من أركان الكذب[2]، وقال عنه الحافظ بن حجر: ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب[3].

(1) المستدرك للحاكم/كتاب العلم/فصل في توقير العالم (218/1) رقم الحديث: 443، 445.
(2) المجروحين لابن حبان (221/2).
(3) تقريب التهذيب لابن حجر (39/2).

الطريق السابع: عن أنس بن مالك بذكر الزيادة.

عن هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن أبي عمرو عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ وَاحِدَةً، وَهْيَ الْجَمَاعَةُ».

أخرجه ابن ماجة في سننه(1)، وابن أبي عاصم في السنة(2).

قال الألباني: ولحديث أنس طرق كثيرة جداً تجمع عندي منها سبعة، وفيها كلها الزيادة المشار إليها، مع زيادة أخرى يأتي التنبيه عليها(3). **(يعني بالزيادة المشار إليها: زيادة «كلها في النار إلا واحدة». ويعني بالزيادة الأخرى ما ورد أن الصحابة قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي»).**

رواه عن أنس– رضي الله عنه– قتادة بن دعامة، وعبد العزيز بن صهيب، وزياد بن عبد الله النميري، وسعيد بن أبي هلال، وسليمان بن طريف، وزيد بن أسلم، ويحيى بن سعد الأنصاري.

(1) السنن لابن ماجه (1322/2) رقم الحديث: 3993.
(2) السنن لابن أبي عاصم (32/1) رقم الحديث: 64.
(3) السلسلة الصحيحة للألباني(203/1) الحديث رقم 204.

رواه من طريق قتادة: ابن ماجة[1]، وابن أبي عاصم[2] كلاهما عن هشام بن عمار بلفظ: « إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة».

قال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن[3]، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لما كبر هشام تغير فكلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصح، وقال: سئل عنه أبي: فقال: صدوق[4].

ورواه من طريق عبد العزيز بن صهيب: أبو يعلى[5]، والآجري[6]، وابن بطة[7] كلهم من طرق عن مبارك بن سحيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك مرفوعاً: «إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة وإن أمتي تفترق على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا السواد الأعظم».

(1) السنن لابن ماجه (1322/2) رقم الحديث: 3993.
(2) السنن لابن أبي عاصم (32/1) رقم الحديث: 64.
(3) تقريب التهذيب لابن حجر (268/2).
(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (66/9).
(5) المسند لأبي يعلى (32/7) رقم الحديث 3938.
(6) الشريعة للآجري (31/1).
(7) الإبانة رقم الحديث 271.

قال عنه الهيثمي: مبارك بن سحيم متروك[1]، وقال المزي: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: وعرضت عليه أحاديث مبارك بن سحيم الذي حدثنا عنه سويد فأنكرها ولم يحمده أظنه قال ليس بثقة وأنكرها إنكاراً شديداً وأظنه قال اضربوا عليه، وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث ما أعرف له حديثاً صحيحاً، وقد حسنوه بمولى عبد العزيز بن صهيب، وقال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال في موضع آخر: متروك الحديث، وقال أبو بشر الدولابي: متروك الحديث، وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث، وقال أبو حاتم بن حبان: ينفرد بالمناكير لا يجوز الاحتجاج به[2].

ورواه من طريق زياد بن عبد الله النميري أحمد عن أنس: «إن بني إسرائيل قد افترقت على اثنتين وسبعين فرقة وأنتم تفترقون على مثلها كلها في النار إلا فرقة»[3].

وزياد النميري قال عنه ابن حبان: منكر الحديث يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات لا يجوز الاحتجاج به، تركه يحيى بن معين[4].

(1) مجمع الزوائد (296/7).
(2) تهذيب الكمال (175/27).
(3) مسند أحمد (241/19) رقم الحديث 12208.
(4) المجروحين (306/1) .

ورواه من طريق سعيد بن أبي هلال عن أنس أحمد أيضاً وزاد: قالوا: يا رسول الله من تلك الفرقة ؟ قال: «الجماعة الجماعة» [1].

وفي هذا الطريق ابن لهيعة قال عنه الحافظ ابن حجر: اختلط في آخر عمره وكثر عنه المناكير في روايته، وقال ابن حبان: كان صالحاً ولكنه كان يدلس عن الضعفاء[2].

ورواه من طريق سليمان بن طريف الآجري[3]، وابن بطة[4] كلاهما من طريقين عن شبابة بن سوار: «وستفترق أمتي على ما افترقت عليه بنو إسرائيل، وستزيد فرقة واحدة لم تكن في بني إسرائيل».

وقد اختلف في اسم سليمان بن طريف فأوردوه في الكنى، قال الحافظ ابن حجر: أبو عاتكة اسمه طريف بن سلمان، ويقال سلمان بن طريف كوفي، ويقال بصري، قال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني ضعيف[5].

(1) مسند أحمد (462/19) رقم الحديث 12479.
(2) تعريف أهل التقديس لابن حجر (54/1) رقم الحديث 140.
(3) الشريعة للآجري (30/1).
(4) الإبانة رقم الحديث270.
(5) تهذيب التهذيب لابن حجر (158/12).

ورواه من طريق زيد بن أسلم الآجري[1]، وابن بطة[2] كلاهما من طريق أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن عن يعقوب بن زيد التيمي عن زيد بن أسلم عن أنس مرفوعاً وفي آخره : قيل من هم يا رسول الله؟ قال: «الجماعة».

وفي هذا الطريق علتان: إحداهما ضعف نجيح حتى قال عنه البخاري: منكر الحديث[3]، وقال عنه ابن حبان: كان ممن اختلط في آخر عمره[4].

والعلة الثانية: أن زيد بن أسلم كثير الإرسال، وذكر ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ما يدل على أنه كان يدلس وقال في موضع آخر لم يسمع من محمود بن لبيد[5].

ورواه من طريق يحيى بن سعد الأنصاري العقيلي من طريق عبد الله بن سفيان الخزاعي عن يحيى بن سعيد عن أنس مرفوعاً: «تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة» قيل : يا رسول الله ما هذه الفرقة ؟ قال: « من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي» .

(1) الشريعة للآجري (29/1).
(2) الإبانة رقم الحديث 269.
(3) التاريخ الكبير (114/8).
(4) المجروحين (60/3).
(5) تهذيب التهذيب (397/3)، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل (178/1) رقم 211 .

وقال العقيلي بعد روايته لهذا الحديث:" ليس له من حديث يحيى بن سعيد أصل، وإنما يعرف هذا الحديث من حديث الأفريقي[1].

هذه طرق حديث أنس مدارها على الضعفاء والمتروكين وأسانيدها لا تسلم من علة.

وبعد جمع طرق هذا الحديث المشهور (حديث افتراق الأمم) نجد أن حديث أبي هريرة هو أصح حديث يروى في الافتراق وهو حديث حسن، وليس فيها زيادة: كلها في النار إلا واحدة، ومداره على محمد بن عمرو بن وقاص الليثي، وقد أجمل الحافظ ابن حجر أقوال الأئمة فيه فقال: صدوق له أوهام[2]، وقال عنه يحيى بن معين : ما زال الناس يتقون حديثه[3]، وباقي طرق الحديث فيها مناكير وغرائب.

ومع ضعف الحديث من حيث السند إلا أن الأمة تلقته بالقبول واستغنت بشهرته وقبوله عن النظر في سنده لاسيما أن له طرقاً كثيرة ربما يتقوى بمجموعها.

الرأي المختار

(1) الضعفاء (262/2).
(2) تقريب التهذيب (119/2).
(3) تهذيب الكمال (216/26).

مما سبق ذكره فإن الباحث يختار تصحيح حديث افتراق الأمم والزيادة الواردة فيه لتصحيح العلماء له سنداً ومتناً، ولشواهده وتعدد طرقه، ولتلقي الأمة له بالقبول حتى استغنوا بشهرته عن النظر في سنده.

الخاتمة:

من خلال ما سبقت دراسته وبحثه يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- على الرغم من تضعيف بعض المحدثين قديماً للحديث سنداً ومتناً كابن حزم والشوكاني وابن الوزير، ومحاولة بعض المعاصرين من الشيعة وغيرهم الطعن فيه ليتمشى مع أهوائهم وأغراضهم إلا أن هناك من العلماء من صحح الحديث سنداً، ومن صححه سنداً ومتناً معاً، وهذا ما بيَّنَتْه هذه الدراسة.
- الحديث ثابت عند كثير من العلماء والمحدثين، فقد صححوه سنداً ومتناً، وتلقته الأمة بالقبول وعملوا به واحتجوا به وصار مشهوراً واستغنوا بشهرته عن النظر إلى سنده ورجاله كما فعلوا بغيره من الأحاديث أمثال حديث معاذ بن جبل في القضاء.
- الحديث الذي يتلقاه العلماء بالقبول ويحتجون به نص كثير من علماء الحديث على أنه داخل في دائرة المقبول الذي هو أعم من الصحيح والحسن.

- الحديث مع تصحيحه وقبول العلماء له تعضده الآيات والآثار التي بينت تفرق الأمم واختلافهم ويعضده واقع الحال، وهذا يشهد له ويرقيه.
- بثبوت صحة هذا الحديث كما بين ذلك البحث يثبت الاحتجاج به ويُرَدُّ على من حاول إنكاره من أصحاب البدع والأهواء من المعاصرين من الشيعة وغيرهم.
- ينبغي على المسلم تجنب أسباب التفرق والاختلاف والتشتت وذلك بالتمسك بالكتاب والسنة وما عليه السلف الصالح، والابتعاد عن البدع والإحداث في الدين ما ليس منه.

أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يتقبل هذا العمل مني وأن يجعله خالصاً لوجهه وأن ينفع به المسلمين إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

مصادر ومراجع البحث:

- القرآن الكريم.

1- افتراق الأمة- للصنعاني- دار العاصمة – الرياض- الطبعة الأولى، 1415هـ- تحقيق : سعد بن عبد الله بن سعد السعدان.

2- البحر الزخار مسند البزار- للبزار- تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله- مؤسسة علوم القرآن- 1409- بيروت.

3- التاريخ الكبير- للبخاري - دار الفكر- تحقيق : السيد هاشم الندوي.
4- الجرح والتعديل- لابن أبي حاتم الرازي - دار إحياء التراث العربي - بيروت- الطبعة الأولى - 1271هـ - 1952م.
5- الجامع الصحيح سنن الترمذي- لأبي عيسى الترمذي- دار إحياء التراث العربي - بيروت-تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون.
6- السلسلة الصحيحة- لمحمد ناصر الدين الألباني.
7- السلسلة الضعيفة- مختصرة- لمحمد ناصر الدين الألباني- مكتبة المعارف - الرياض.
8- السنة- لابن أبي عاصم- تحقيق: الألباني- المكتب الإسلامي - بيروت- الطبعة : الأولى ، 1400هـ.
9- السنن - لابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - لبنان.
10- الشريعة للآجري.
11- الضعفاء- للعقيلي- دار المكتبة العلمية - بيروت- الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م- تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي.
12- الطبقات الكبرى- لابن سعد- دار صادر - بيروت.
13- الفصل في الملل والأهواء والنحل- لابن حزم الظاهري- مكتبة الخانجي - القاهرة.

14- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة- للشوكاني- المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة الثالثة، 1407هـ- تحقيق : عبد الرحمن يحيى المعلمي.
15- القاموس المحيط – الفيروزآبادي.
16- الاعتصام- للشاطبي- المكتبة التجارية الكبرى- مصر- 2009م.
17- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم- لابن الوزير اليماني- تحقيق شعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- 1412هـ- 1992م.
18- الكامل في ضعفاء الرجال- لابن عدي – تحقيق: يحيى مختار غزاوي- دار الفكر- 1409هـ – 1988م- بيروت.
19- المجروحين – لابن حبان – دار الوعي – حلب – تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
20- المستدرك على الصحيحين- لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري- دار الكتب العلمية –بيروت- الطبعة الأولى، 1411هـ –1990م- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
21- الموضوعات- لابن الجوزي- تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان- الطبعة الأولى 1386هـ – 1966م.
22- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن محمد الجزري- المكتبة العلمية- بيروت ، 1399هـ – 1979م – تحقيق : طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.

23- بحوث في الملل والنحل- لجعفر السبحاني- مؤسسة النشر الإسلامي- الطبعة الثالثة.
24- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني- دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا -دار المكتبة العلمية- بيروت – لبنان- الطبعة الثانية 1415 هـ- 1995 م.
25- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس- لابن حجر العسقلاني- تحقيق: د.عاصم بن عبد الله القريوني- مكتبة المنار – الأردن- الطبعة : الأولى.
26- تهذيب التهذيب- لابن حجر العسقلاني- الطبعة الأولى 1404 هـ - 1984 م- دار الفكر.
27- تهذيب الكمال- للمزي- مؤسسة الرسالة – بيروت- الطبعة الأولى، 1400هـ – 1980م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
28- جامع التحصيل في أحكام المراسيل- لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي- تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي- عالم الكتب – بيروت- الطبعة: الثانية 1407 – 1986.
29- سنن أبي داود- دار الكتاب العربي . بيروت.
30- سنن الدارمي- دار الكتاب العربي – بيروت- الطبعة الأولى، 1407هـ- تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي.

31- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة- للالكائي- دار طيبة - الرياض ، 1402- تحقيق: د.أحمد سعد حمدان
32- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان- مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثانية، 1414هـ - 1993م- تحقيق: شعيب الأرنؤوط- الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
33- صحيح البخاري- لأبي عبد الله البخاري- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية- 1423هـ- 2002م.
34- صحيح مسلم- لأبي الحسين مسلم بن الحجاج- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- 1421هـ- 2001م.
35- فتح القدير- للشوكاني- تحقيق: عبد الرحمن عميرة- دار الوفاء- المنصورة- الطبعة الثانية- 1418هـ-1997م.
36- لسان العرب - ابن منظور- دار صادر - بيروت- الطبعة الأولى.
37- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي -بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر - 1988م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
38- مجموع الفتاوى- لابن تيمية- المحقق: أنور الباز - عامر الجزار- دار الوفاء- الطبعة : الثالثة، 1426 هـ - 2005 م.
39- مسند أبي يعلى- تحقيق حسين سليم أسد- دار المأمون للتراث- سنة النشر 1404 - 1984- دمشق.

40- مسند الإمام أحمد بن حنبل – المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون- مؤسسة الرسالة – الطبعة : الثانية 1420هـ ، 1999م.
41- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه- لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني- تحقيق محمد المنتقى الكشناوي- دار العربية- بيروت- 1403هـ.
42- ميزان الاعتدال- للذهبي- تحقيق: علي محمد البجاوي- دار المعرفة -بيروت – لبنان.
43- نظم المتناثر من الحديث المتواتر- لمحمد بن جعفر الكتاني أبو عبد الله- تحقيق شرف حجازي- دار الكتب السلفية- مصر.

فهرس المحتويات

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	أسلوب الأمر في القرآن (الإهانة والتكريم أنموذجًا)	د. علي عبد السلام بالنور أ. حنان علي بالنور	5
2	أبو تمام البصري وآراؤه الأصولية	د. جمال عمران سحيم	36
3	الجهل بالسنة المظاهر – الآثار – العلاج	د. طارق عطية البقيج	88
4	السواك سنة وعلاج	د. محمد حسين الشريف	124
5	العقوبات والغرامات المالية عند المالكية تأصيل وتطبيق.	د. مختار بشير عبد السلام العالم	163
6	حديث (افتراق الأمة) بين التصحيح والتضعيف	د. عادل فرحات الشلبي	205
7	حماية المجتمع من الجريمة يحقق تكامل المجتمع ووحدته ونموه	د. عبد الحميد إبراهيم سلطان	248
8	من علماء الحديث المعاصرين في ليبيا	د. محمد فرج الزائدي	287
9	ما سمعه ابن عباس ﷺ من النبي ﷺ أو شهده منه:	د. عبد العزيز بوشعيب العسراوي	326
10	مسميات علم العقيدة حتى بداية القرن الخامس الهجري	د. إبراهيم عبد الله سلطان	389
11	الجانب الحديثي والفقهي عند ابن التين الصفاقسي رحمه الله	د. خليفة فرج الجراي	441
12	التوجيه الدلالي لنماذج من رواية نافع المدني	أ. وليد جمعة حامد	476
13	مفهوم التمدن عند الشيخ علي يوسف (1863-1913)	د. يحيى مراد	521
14	سمات أهل الحديث والسنة	د. محمد عبد السلام العالم	561